Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut
الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by
OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **الأردن**

حملة قُمْ مع المعلّم

مشاركة المجتمع المدني الأردني واستراتيجيّاته وتكتيكاته في تحسين حقوق المعلّمات في قطاع التعليم الخاص

| جمان أبو جبارة |

خلفيّة

في أكتوبر/تشرين الأوّل ٢٠١٣، نشرت اللجنة التوجيهية الوطنية الأردنية للمساواة في الأجور ومنظّمة العمل الدولية تقريرًا[١] يشير إلى أن فجوة الدخل بين العاملين الذكور والإناث في قطاع التعليم الخاصّ وصلت إلى ٤٢٪. كذلك كشف التقرير أن ٧٥٪ من العاملين في قطاع التعليم الخاص، سواء كانوا معلّمين أو إداريين وموظّفي دعم، هم من النساء. أثارت هذه الإحصائيات نقاشًا بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة، وتحديدًا التجاوزات العمالية التي تواجهها المعلّمات في المدارس الخاصّة.

أثّرت العديد من العوامل التاريخية والاجتماعية على حالة النظام التعليمي الراهن. في العام ١٩٥٧، فرض النظام الأردني أحكامًا عرفية وحلّ حكومة سليمان النابلسي[٢]، وترافق هذا الإعلان مع حلّ كلّ من نقابة المعلّمين ولاحقاً اتحاد الطلّاب الوطني. خلال تلك الفترة، اعتُقِل أو نفي بعض القيادات السياسية والنقابية، وانخفض عدد النقابات من ٣٩ في العام ١٩٥٥ إلى ١٦ في العام ١٩٦١[٣]. بعد محاولات عدّة سابقة، أعيد تأسيس نقابة المعلّمين الأردنيين (JTS) قانونًا في العام ٢٠١١، ولكن مع تراجع اختصاصاتها بالمقارنة مع سابقتها.

أدّى غياب أي هيئة مهنية لتنظيم مهنة التدريس على مدار ٥٤ عامًا إلى السماح لخريج أي كلّية مجتمعيّة أو جامعة أن يصبح مدرِّسًا[٤]. بالإضافة إلى ذلك، هناك اتجاه مجتمعي لاعتبار التدريس وظيفة نموذجية للمرأة[٥]، وخصوصًا الأمّهات العاملات، ما يعطي نظرة ثاقبة إلى نسبة النساء الكبيرة والمُسيطرة على قطاع التعليم. ساهم غياب تنظيم مهنة التدريس، بالتوازي مع التوقّعات المجتمعية، في زيادة عدد المعلّمين «المؤهلين»، وبالتالي خلق تفاوت بين العرض والطلب في سوق التعليم الخاصّ، ما جعل آلاف المرشّحين المُحتملين والمُحتاجين إلى وظائف ويواجهون معدّلات بطالة وتضخّم عالية، عرضة لقبول شروط التوظيف التي تنتهك قانون العمل.

الجدول الزمني ويوميّات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

تأسّست اللجنة التوجيهية الوطنية الأردنية للمساواة في الأجور في العام ٢٠١١، وتضمّ ٢٣ هيئة وطنية ومنظّمة مجتمع مدني. تدعم منظّمة العمل الدولية عملها، الذي يتمّ تنسيقه على أساس جهد مُشترك بين وزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. إلى ذلك، لا تزال ممارسة الضغوط والدعوة لتحسين التشريعات والسياسات المُرتبطة بالمساواة في الأجور، واحدة من المهام الأساسية للجنة منذ إنشائها.

١ منظّمة العمل الدولية. «نحو أجور متساوية في العمل نفسه في الأردن». (٢٢ أيار/مايو، ٢١٣). منشورات منظّمة العمل الدولية، دخول في ١٠ آذار/ مارس، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/multimedia/video/institution-al-videos/WCMS_213844/lang--en/index.htm

٢ أصبحت هذه الحكومة لاحقًا، الحكومة الأولى والوحيدة المُنتخبة من البرلمان في تاريخ الأردن.

٣ مركز التضامن. «العدالة للجميع: النضال من أجل حقوق العمّال في الأردن». مركز التضامن. (كانون الأوّل/ ديسمبر، ٢٠٠٥). دخول في ١٠ آذار/ مارس، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.solidaritycenter.org/wp-content/uploads/2014/12/Jordan-JFA.pdf

٤ لم تُعد شهادات الكلّيات المجتمعية (ديبلوم) معترف فيها في المدارس الحكومية، وإنّما فقط في المدارس الخاصّة.

٥ حاج أحمد، ن. (كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٧). «حملة قم مع المعلّم: تجربة عن العمل الجماعي في إربد، الأردن». منشورات منظّمة العمل الدولية. دخول في ١٠ آذار/ مارس، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.ilo.org/wcmspo groups/public/---ro-beirut/documents/publication/wcms_٥٤٨٨٦٧_arabstates/---pdf

فضلًا عن ذلك، كانت النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص بمثابة النقابة العمالية الرئيسية التي طالبت بتطبيق أفضل لسياسات العمل العادلة في المدارس الخاصّة. منذ العام ٢٠١٠، كانت النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص تستخدم المفاوضات الجماعية للدفع باتجاه إقرار عقد عمل موحّدة في المدارس الخاصّة.

مع ذلك، بحلول العام ٢٠١٥، كانت هناك حاجة إلى نهج جديد ليس فقط لمعالجة نتائج تقرير العام ٢٠١٣، إنّما والأهمّ، لمعالجة الثغرات القانونية التي تُمكّن أصحاب المدارس الخاصّة من انتهاك قانون العمل وشروط العقد الموحّد، بحيث سعت وزارة العمل واللجنة التوجيهية الوطنية الأردنية للمساواة في الأجور ومنظّمة العمل الدولية إلى الشراكة مع «أهل»، وهي مؤسسة محلية تُعنى في دعم أصحاب القضايا العامة لتحقيق التغيير المجتمعي من خلال التنظيم المجتمعي. كُلّفت «أهل» ببناء حملة شعبية تقودها المعلّمات في القطاع الخاصّ، وإطلاقها وتوسيعها من أجل حماية وتحسين ظروف عملهن. سوف يؤدّي هذا المسار في وقت لاحق إلى تشكيل حملة «قُمْ مع المعلّم» في نيسان/أبريل ٢٠١٥[٦].

وفقًا لريم منّاع، مديرة الحملات في «أهل»، بدأت المنظّمة بإيجاد قيادة من داخل الدائرة الأكثر تأثّرًا بهذه المشكلة. بعد محاولات عدّة، وبمساعدة من اللجنة التوجيهية الوطنية الأردنية للمساواة في الأجور وأعضاء نقابة المعلّمين المُعاد تشكيلها حديثًا، استقطبت «أهل» ٣٧ معلّمة من مدينة إربد[٧] للمشاركة في ورشة عمل، إلّا أن ثماني معلّمات منهن فقط كن على استعداد لتولي القيادة[٨]. وهكذا، شُكّل الفريق القيادي الأساسي للحملة. تشرح هبة أبو غنيم ونجاح الناطور، عضوتا الفريق الأساسي للحملة، أسباب نجاح هذا المسعى بعد محاولات عدّة، إذ لفتتا إلى وجود تحدّيين رئيسيين في استعداد المعلّمات لتولّي مراتب قيادية في الحملة. أولًا، خشيت المعلّمات من «وصمهن بمثيرات الشغب من المدارس أو اتهامهن بالانتماء إلى حزب سياسي»[٩]، ما قد يشكّل خطرًا كبيرًا على فرص عملهن. ثانيًا، «لم يعتقد العديد من المعلّمات أن هناك إمكانية لإحداث تغير حقيقي كونهن متشكّكات من فاعلية الجهات الرسمية في تنفيذ التنفيذية أو من قدرة القانون والجهات الرسمية لتوفير الحماية اللازمة لهن»[١٠].

الاستراتيجيّات والتكتيكات

استخدمت الحملة استراتيجية قائمة على سرد القصص الشخصية لتحديد القضايا والأهداف، ومن ثم وظّفت القصة الجماعية (أو المشتركة) لتوسيع القيادة والعلاقات والحفاظ عليها. تؤكّد الناطور أن العلاقات كانت مفيدة في بناء الثقة، وهي «ما يجعل الحملة مُترابطة فيما بينها حتّى اليوم»[١١]. من خلال مشاركة القصص، أصبح واضحًا أن عدم المساواة في الأجور كان واحدًا من أصل ١٤ انتهاكًا آخر على الأقل تتعرّض له المعلّمات في المدارس الخاصّة أثناء عملهن. من الانتهاكات الخطيرة التي ظهرت من خلال هذه القصص أن رواتب بعض المعلّمات كانت أقل من الحدّ الأدنى القانوني للأجور[١٢]، وأبو غنيم كانت واحدة منهن[١٣]. لا تزال النسب المئوية الدقيقة لكلّ انتهاك غير معروفة، لكن الحملة طوّرت «وحدة الخطّ الساخن» توثّق الانتهاكات التي يبلّغ عنها المعلّمات، فتتتبّعها وتنسّق حولها مع قسم التفتيش في وزارة العمل.

بدلًا من محاولة معالجة الانتهاكات المُتعددة في وقت واحد، حدّدت الحملة مسألة الأجور وظروف العمل كقضايا ذات أولويّة عالية، بالإضافة إلى أهداف تكميلية. كانت المعلّمات يراجعن استراتيجيّتهن كلّ عامين، وقد شكّلت أربعة عناصر رئيسية العمود الفقري لها وهي: رفع مستوى الوعي بالحقوق القانونية من أجل تحديد وتتبع الانتهاكات، إنشاء آليّات تفتيش حكومية فعّالة لضمان تنفيذ سياسات عمل عادلة، تنظيم المعلّمات بشكل جماعي لمواجهة الانتهاكات على مستوى القاعدة، وأخيرًا، توفير فرص التطوير المهني لتعزيز مهارات المعلّمات

ومؤهلاتهن.

في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، عملت الحملة على دعم الجهود القائمة للتفاوض على عقد العمل الموحّدة وتتبع تنفيذها محليًّا. تضمّنت التكتيكات المُستخدمة الاتصال بكلّ المعلّمين/ات الواردة أسماؤهم/ن في قاعدة البيانات فردًا فردًا، وتنظيم ورش العمل محلّية للمعلّمين/ات، والتنسيق مع المفتّشين المحليين بشأن الانتهاكات المُبلغ عنها، والضغط على وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم ومؤسّسة الضمان الاجتماعي للإعلان عن الاتفاق من خلال تعليق اللافتات وتوزيع النشرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال المختلفة.

بعد ذلك بعامين، في ٢٠١٧ و٢٠١٨، هدفت الحملة إلى تعديل القانون المُتعلّق بتنظيم ترخيص المدارس. كانت بعض المدارس الخاصّة تدفع الرواتب نقدًا، ما مكّنها من الالتفاف على متطلّبات الحدّ الأدنى للأجور وإجبار المعلّمات على التوقيع على كشف استلام مُتناقض مع قيمة الراتب بغرض تعبئة المستندات الرسمية فحسب. لم يُلزم القانون المدارس بدفع الرواتب إلكترونيًا، لذلك سعت الحملة، ونجحت لاحقًا في إقناع وزارة التربية والتعليم بتعديل النظام الداخلي، وجعل الترخيص المدرسي مشروطًا بتحويل الأجور القانونية للمعلّمين عبر حساب مصرفي أو محفظة إلكترونية. كان هذا المطلب أحد الحلول التي تصوّرتها المعلمات لمواجهة الثغرة القانونية حول الحدّ الأدنى للأجور. تضمّنت التكتيكات التي استخدمتها الحملة لتحقيق هذا الهدف جهودًا لزيادة الوعي من خلال الإنترنت وغيره من وسائل التواصل، وأطلقت حملة استماع مع المعلّمات للتأكّد من أن مطالب الحملة مرتبطة بالجمهور الأوسع، وكذلك استخدام تكتيكات المناصرة والضغط على وزارة التربية والتعليم لإيجاد مسار قانوني يلبّي مطالبهن.

الآن، بعد التعديل، تركّز الحملة لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ على ضمان تنفيذ النظام الداخلي المُعدّل من المدارس على المستوى الوطني، ومواجهة ممارسات أصحاب العمل الذين يحاولون الالتفاف على النظام الجديد. على سبيل المثال، في شباط/ فبراير ٢٠١٩، توسّطت الحملة في نزاع بين ٤٣ معلمّة وربّ عملهن بعدما تأخّروا في دفع رواتبهن لمدة ثلاثة أشهر مُتتالية. نجحت الحملة في حلّ النزاع، وقام ربّ العمل في النهاية بتحويل كامل الأجور عبر التحويل الإلكتروني بحسب طلب الحملة[١٤].

٦ المرجع نفسه.
٧ إربد هي ثاني أكبر مدينة في الأردن وتضمّ المعدّل الأكبر من المعلّمات العاملات في المدارس الخاصّة.
٨ منّاع، ر. (١٦ كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٩). مقابلة شخصية عبر تطبيق الفيديو.
٩ أبو غنيم، هـ. (١٢ أيار/ مايو ٢٠١٩). مقابلة شخصية عبر تطبيق الفيديو.
١٠ الناطور، ن. (١٢ أيار/ مايو، ٢٠١٩). مقابلة شخصية عبر تطبيق الفيديو.
١١ المرجع نفسه.
١٢ أبو فارا، أ. (٣ نيسان/ أبريل، ٢٠١٦). «معلّمات بعقود إذعان». أريج. دخول في ١٠ آذار/ مارس، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B.%D8%A8%AF-%D8%A7%D8%A7%D9%82%D9%B9%D8%AA%AA-%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA/arij.net/report/%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA/
١٣ أبو غنيم، يرجى مراجعة الهامش رقم ٩.
١٤ الصرايرة، ر. (٨ شباط/ فبراير، ٢٠١٩). «قم مع المعلم» تحصل أجور ٤٣ معلمة لم يتقاضين رواتبهن منذ ٣ أشهر. جريدة الغد. دخول في ١٢ أيار/ مايو، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي:
https://alghad.com/%D9%82%D9%85-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%B1-43-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A/

العوامل المؤثّرة

من المقاربات التي تبنّتها الحملة نذكر بناء شراكات مع الهيئات الحكومية وشبه الحكومية والحلفاء من العاملين داخل تلك الهيئات. يمكن اعتبار مشاركة وزارة العمل في الحملة، من خلال رئيسة قسم التمكين الاقتصادي للمرأة ودعم الأمين العام والوزيرين المتتاليين، عاملًا مؤثرًا وهامًّا. أتاح هذا التعاون للحملة الوصول المباشر إلى التطوّرات والتحدّيات والاهتمامات المتعلّقة مباشرة بمختلف أذرع الوزارة، ومن ضمنهم منسقّو التفتيش. وفقًا لأبو غنيم، فإن هؤلاء الأعضاء القياديين في وزارة العمل «كان لديهم وعي واضح وإيمان صادق بقضيتنا [قضية المعلّمات]، ما دفعهم إلى المشاركة بنشاط في الحملة»[١٥]. كذلك أقامت الحملة علاقات مع البنك المركزي الأردني، ومؤسّسة الضمان الاجتماعي، ووزارة التربية والتعليم. توضح الناطور أن تنسيق الحملة الوثيق مع تلك الهيئات الرسمية إلى جانب «النجاحات المُتزايدة في حلّ الخلافات العمّالية أعطت [جمهورنا] دفعة من الثقة بالحملة وساهمت بالتغلّب على المخاوف والشكوك التي واجهتنا في البداية»[١٦].

فضلًا عن ذلك، أدّت المشاركة المباشرة للجنة التوجيهية الوطنية الأردنية للمساواة في الأجور، وهي هيئة شبه حكومية، إلى إبراز مطالب الحملة عبر المنصّات الرسمية، بحيث تمكّنوا من المتابعة مع الجهات الفاعلة الرئيسية داخل مؤسّسات الدولة المختلفة. هناك عامل آخر كان له دور فعّال في جعل مطلب الحملة في العام ٢٠١٧ على رأس أولويّات وزارة التربية والتعليم، وهو تعيين عمر الرزاز وزيرًا جديدًا للتعليم، والذي اقتنع بالحجّة القوية التي طرحتها المعلّمات. أخيرًا، من المهمّ الإشارة إلى أن دعم منظّمة العمل الدولية، بصفتها إحدى الجهات المانحة وأيضًا الحليفة وذات التاريخ الطويل والخبرة في الدفاع عن حقوق العمّال، كان من العوامل المؤثّرة الرئيسية.

لحظات تحوّلية

كان أحد مطالب الحملة هو إلزام مالكي المدارس الخاصّة على تحويل الرواتب إلكترونيًا كإجراء وقائي ضدّ التلاعب بالحدّ الأدنى للأجور. التفاعل الأوّل عبّر عنه وزير التربية والتعليم آنذاك الذي وافق على طلب الحملة من خلال حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي في العام ٢٠١٧. مدّ هذا التأييد الحملة بإشارة أمل بأنها سوف تبدأ قريبًا في جني ثمار عملها. على الرغم من هذه الإشارة، استمرّت الحملة في التنظيم لتتبُع طلبها على الحوالات الإلكترونية، ومن ضمنها سلسلة من الجهود الموجّهة نحو وزارة التربية والتعليم على مدار أكثر من ستة أشهر إلى حين إعلان الوزير رسميًا عن تعديل النظام الداخلي.

في حزيران/ يونيو ٢٠١٨، عُيّن وزير التربية والتعليم آنذاك، رئيسًا للوزراء بعد إضراب وطني وتعبئة شعبية ضدّ مشروع قانون ضريبة الدخل. بصفته رئيسًا للوزراء، حدّد الرزاز تعديل النظام الداخلي لوزارة التربية من ضمن ١٦ قضية سياسية أخرى وعدت الحكومة الجديدة بمعالجتها خلال المئة يوم الأولى من ولايتها. إلى ذلك، عُدّل النظام الداخلي رسميًا ودخل حيّز التنفيذ في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨.

نتيجة السياسة

تمثّلت النتيجة السياسية الأولى التي لعبت الحملة دورًا فيها بالتعديلات على العقد الموحّد في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٧، بقيادة النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص ، وإشراف وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم. تمّ الموافقة على العقد الموحّد للمرّة الأولى في العام ٢٠١٠ على أن يُجدّد كلّ عامين، ولكنه لم يصبح إلزامياً في جميع المدارس الخاصّة في الأردن إلّا في العام ٢٠١٥.

أمّا النتيجة السياسية الثانية التي قادتها حملة «قُمْ مع المعلّم» فتمثّلت بتعديل المادة ١٦ من النظام الداخلي لوزارة التربية والتعليم، والتي تلزم المدارس الخاصّة على دفع جميع الرواتب عن طريق التحويل المصرفي أو المحفظة الإلكترونية، باعتبارها وسيلة لمراقبة امتثال أصحاب العمل بالحدّ الأدنى للأجور. ووفق التعديل، يؤدّي عدم امتثال المدارس الخاصّة بالنظام الجديد إلى رفض طلب تجديد الترخيص للعام الدراسي المُقبل. في حين احتفلت الحملة بهذه التعديلات في السياسة، إلّا أن أصحاب المدارس الخاصّة، وفقًا لمنّاع، «يميلون دائمًا إلى إيجاد ثغرة» للتهرّب من الالتزامات القانونية[١٧]. من هنا، يصبح السؤال ضروريًا عن الحاجة لإصلاح أوسع في النظام التعليمي وآليّات تنفيذه على المستوى الوطني لحلّ انتهاكات العمل وغيرها من التحدّيات التي تواجه المعلّمين/ات وقطاع التعليم راهنًا.

الخلاصة والدروس المُستفادة

على الرغم من أنهن يطالبن بحقوق العمّال التي يكفلها القانون، إلّا أن مشاركة المعلّمات وقيادتهن للحملة يشكّل خطرًا عليهن، إذ تراوح المخاطر بين الضغوط الاجتماعية التي توصف المعلمات بأنهن مثيرات شغب وصولاً إلى فقدان فرص العمل. في المراحل الأولى من الحملة، فُصِلت ثلاث معلّمات[١٨] بشكل تعسّفي من أرباب العمل بسبب مشاركتهن في حملة «قُمْ مع المعلّم»[١٩]. طلب بعض أرباب العمل من المعلّمات إنهاء ارتباطهن بالحملة، فيما استجوب آخرون أعضاء ضمن الكادر التعليمي لتعبيرهم عن إعجابهم بصفحة الحملة على الفايسبوك[٢٠]. على الرغم من هذه المخاطر، ظل معظم المعلّمات الناشطات جزءًا من الحملة. مع ذلك، أدّت هذه الإجراءات إلى بثّ الخوف بين المعلّمات اللواتي لم يشاركن بعد في الحملة، ما جعلهن أقل استعدادًا للانضمام، وهو ما شكّل بدوره تحدّيًا تنظيميًا لمحاولات الحملة التوسّعية.

طوّرت الحملة مسار دخول يمكن اعتباره مجالًا للنشاط والعمل سلفًا، وهو برنامج التعليم الشعبي الذي يهدف إلى معالجة مشكلة الخوف. التعليم الشعبي هي منهجية متجذّرة في مفاهيم تحرير الذات تقوم على عملية التعلّم المشترك والجماعي والنقدي[٢١]. في الواقع، كان هناك دائمًا المزيد من المعلّمات المستعدّات للانضمام إلى مسار التعليم الشعبي، لكن في نهاية البرنامج أصبحن أكثر استعدادًا لأن يصبحن ناشطات في تحركات الحملة. من العام ٢٠١٥ إلى العام ٢٠١٩، نمت الحملة وارتفع عدد أعضائها من ٨ إلى ٧٠ معلمّة ناشطة، وانتشرت من مدينة واحدة، إربد ، إلى أربع مدن في جميع أنحاء الأردن.

من الممكن، أن يساهم التغييران المُنجزان في السياسة، وجهود الوساطة الناجحة، بالإضافة إلى برنامج التعليم الشعبي، في قدرة الحملة على التعبئة ومواجهة الخوف بين معلّمات المدارس الخاصّة، خصوصًا مع زيادة عدد المعلّمين الذين يبلّغون عن الانتهاكات من خلال الخط الساخن للحملة والذي لا يزال يعمل حتّى اليوم.

١٥ أبو غنيم، يرجى مراجعة الهامش رقم ٩.
١٦ الناطور، يرجى مراجعة الهامش رقم ١٠.

١٧ منّاع، يرجى مراجعة الهامش رقم ٨. وأيضًا سلامة، د. (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠١٨). «أستلمي الراتب ورجّعي الفرق: هل يُلزم تحويل الرواتب إلى البنوك الخاصّة المدارس بالقانون؟. حبر ميديا. دخول في ١٢ أيار/ مايو، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.7iber.com/society/bank-wages-transfer-violations-in-private-schools/.

١٨ ناريمان الشواهين، إنعام عودة، هبة أبو غنيم. وجّهت المعلّمات الثلاث دعاوى قضائية ضدّ مدارسهن بسبب الطرد التعسّفي في العام ٢٠١٥. لا تزال المحكمة سارية إلى حين كتابة هذه الورقة، على الرغم من تصنيف قضايا العمل بالعاجلة قانونًا، والواجب حلّها في غضون ستة أشهر من تقديمها. وهو ما يُعدّ بعدًا آخر للتحدّيات التي تواجهها المعلّمات اللواتي يعانين من انتهاكات العمل والتي لا نتناولها في هذه الورقة.

١٩ منظّمة العمل الدولة. أصوات الناس: حملة من أجل الأجر المتساوي والرعاية بالأطفال في الأردن (٢٠١٧). منشورات منظّمة العمل الدولية. دخول في ٢٥ آذار/ مارس، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arab-states/---ro-beirut/documents/publication/wcms_615714.pdf. والمرجع نفسه، يرجى مراجعة الهامش رقم ١٠.

٢٠ أبو غنيم. يرجى مراجعة الهامش رقم ١٠.

٢١ Freire، P. (١٩٩٦). تربية المظلومين. لندن: دار Penguin للنشر.

المراجع:

Aftandilian, G. (2020). Jordan and Trump's Peace Plan. Arab Abu Fara, A. (2016, Apr 3). "معلمات بعقود إذعان". Ariij. Retrieved March 10, 2019, from arij.net/report/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D8%B0%D8%B9%D8%A7%D9%86/.

(Al Sarayra, R. (2019, Feb 8). "قم مع المعلم تحصل أجور 43 معلمة لم يتقاضين رواتبهن منذ 3 أشهر". Al-Ghad Newspaper. Retrieved May 12, 2019, from: https://alghad.com/%D9%82%D9%85-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%B1-43-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A/

Freire, P. (1996). Pedagogy of the oppressed. London: Penguin.

Haj Ahmad, N. (2017, January). "Stand up with the teacher campaign: An experience of collective voice Irbid, Jordan". International Labour Organization Publications. Retrieved March 10, 2019, from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_548867.pdf

International Labour Organization. (2013). "Towards equal pay for work of equal value in Jordan". (2013, May 22). International Labour Organization Publications. Retrieved March 10, 2019, from https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/multimedia/video/institutional-videos/WCMS_213844/lang--en/index.htm

International Labour Organization. (2017). People's Voices: Campaigning for Pay Equity and Childcare in Jordan (2017). International Labour Organization Publications. Retrieved March 25, 2019, from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_615714.pdf and Ibid, supra 10.

(Salameh, D. (2018, Nov 27). "استلمي الراتب وربّعي الفرق": هل يُلزم تحويل الرواتب إلى البنوك المدارس الخاصة بالقانون؟". 7iber. Retrieved May 12, 2019, from: https://www.7iber.com/society/bank-wages-transfer-violations-in-private-schools/

Solidarity Center. (2005). "Justice for all: The struggle for worker rights in Jordan". Solidarity Center. (2005, December). Retrieved March 10, 2019, from https://www.solidaritycenter.org/wp-content/uploads/2014/12/Jordan-JFA.pdf

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub